

أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا

خلال الفترة ١٩٧٣ - ٢٠١٣

المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا والتعرف على مساهمة بعض المتغيرات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وتمثل مشكلة الدراسة في مسيرة النمو الاقتصادي الليبي لارتباطه بأسعار النفط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها إيجاد علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها تطوير قدرات وإمكانيات القطاعات غير النفطية لأن اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد النفط لا يمكنه من تحقيق التنمية المستمرة والمستدامة.

Abstract:

The study aims to analyze and measure the impact of oil price changes on economic growth in Libya and to identify the contribution of some economic variables in the GDP. The study problem is the Libyan economic growth as it relates to oil prices. The study reached a number of results, The study concluded with a set of recommendations, the most important of which was the development of capabilities and capabilities of the non-oil sectors because the dependence of the Libyan economy on the oil supplier cannot achieve sustainable and sustainable development.

المقدمة:

عرف الاقتصاد الليبي التنمية والتخطيط الاقتصادي منذ فترة مبكرة تعود إلى أوائل الستينيات وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية. ولقد تركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية خلال العقود الثلاثة الماضية على أساس تحقيق أقصى معدل للنمو الاقتصادي مشفوعاً بالتوزيع في النمو، والإسراع والزيادة في معدلات النمو للأنشطة الاقتصادية الرئيسية، وتخليص الاقتصاد من سيطرة قطاع النفط وتنويع الإنتاج وتنويع الصادرات، والإحلال محل الواردات بسلع من الإنتاج المحلي سيراً نحو الاكتفاء الذاتي، وارتقاء ميدان التصنيع دفعاً لعجلة التنمية، والتركيز على زيادة كفاءة العنصر البشري. ولقد شهدت السنوات الأولى من عقد السبعينات والثمانينات سيراً تنموياً مخططاً

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

تبلور من خلال الخطط الإنمائية الثلاث، الثلاثية والخماسيتين، التي أريد لها أن تتجه بالياتها نحو بلوغ الاستراتيجية العامة للتنمية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تبرز هذه المشكلة المتعلقة بمسيرة النمو الاقتصادي الليبي بارتباطه بأسعار النفط العالمية حيث شهدت أسعار النفط هزات وتقلبات حادة وخطيرة بسبب التغيرات في عوامل الطلب والعرض بالإضافة إلى تأثير هذه الأسعار بعوامل سياسية واستراتيجية، ومن جهة أخرى دور بعض المنظمات وأهمها (أوبك) في تحديد أسعار النفط.

ثانياً: فرضية الدراسة:

توجد علاقة معنوية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر بعض الناتج المحلي الإجمالي محل الدراسة للتأكد على مدى خطورة اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد ناضب وهو النفط وأثر ذلك على الناتج المحلي الإجمالي.

رابعاً: أهمية الدراسة:

تطلق أهمية الدراسة من كونها تعالج مشكلة خطيرة يعاني منها الاقتصاد الليبي باعتماده على مورد ناضب وهو النفط، مما يجعل مستقبل هذا الاقتصاد محفوفاً بالمخاطر، وبالتالي لا بد من وضع استراتيجية لاستغلال هذه الإيرادات النفطية في تنمية وتنوع مختلف القطاعات الاقتصادية.

خامساً: منهجية الدراسة:

يستخدم الباحث منهجية الاقتصاد القياسي لقياس أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام السلاسل الزمنية لتوضيح ما إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة أولاً بالإضافة إلى استخدام الانحدار المتعدد لتقدير أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

سادساً: حدود الدراسة:

أ- الحدود المكانية: يتناول الباحث الاقتصاد الليبي.
ب- الحدود الزمنية: يتناول الباحث الفترة الزمنية ١٩٧٣ - ٢٠١٣ حيث شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات الاقتصادية.

سابعاً: تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي الليبي:

١- أثر أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي للفترة (١٩٧٣ - ٢٠١٣):

يعد الناتج المحلي الإجمالي من الدعائم الأساسية التي تكشف التطور الاقتصادي ومسيرته التنموية. وذلك لتعبيره عن مجموع قيم السلع والخدمات المنتجة ضمن الحدود السياسية لدولة واحدة خلال فترة زمنية مداها سنة⁽ⁱ⁾، من خلال الجدول الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي الموزع حسب القطاعات الاقتصادية يلاحظ أن الناتج المحلي النفطي هو أكثر القطاعات مساهمة لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي حيث نجد أن نسبة مساهمة الناتج النفطي للناتج المحلي الإجمالي تتغير في بعض الأوقات نتيجة لتقلبات أسعار النفط فكان يمثل الناتج المحلي النفطي بنسبة ٧٩% من الناتج المحلي الإجمالي أثناء أول طفرة لأسعار النفط سنة ١٩٧٤ بينما انخفض إلى ٥٦% سنة ١٩٨٥ أثناء انخفاض أسعار النفط، ثم أخذ في الارتفاع والانخفاض وكانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٠٨ بقيمة ٤٨.٥% ثم ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت ٧٢.٧% عام ٢٠١٢ وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث بلغت ٤٦.٤٦ دولار للبرميل، وفي ليبيا مر تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بمرحلتين أساسيتين:

الفترة الزمنية (١٩٧٣ - ٢٠١٣):

أ- الفترة الأولى: فترة ما قبل الألفية (١٩٧٣ - ٢٠٠٠) (المرحلة الاقتصادية الأولى).

ب- الفترة الزمنية بعد الألفية (٢٠٠١ - ٢٠١٣) (المرحلة الاقتصادية الثانية).

أ- الفترة الأولى: فترة ما قبل الألفية (١٩٧٣ - ٢٠٠٠) (المرحلة الاقتصادية الأولى).

بدأت هذه الفترة بالنمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت رواجاً اقتصادياً منقطع النظير ويعزى الاتجاه التصاعدي الذي يسلكه الاقتصاد الوطني خلال الفترة إلى تضافر جملة من العوامل من أهمها ارتفاع أسعار النفط العالمية الذي أفضى بدوره إلى نمو وتسارع الدخل والإنفاق، وتمثلت في فترة السبعينات والتي شهدت تطبيق الخطتين الأولى والثانية ففي الأولى وهي الخطة الثلاثية للتنمية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) بلغ معدل النمو حوالي ٣٢% جدول رقم (١) وفي الثانية وهما خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (١٩٧٦ - ١٩٨٠) مستهدفه بذلك في البنية التحتية والحركة العمرانية والدفع بعجلة الاقتصاد نحو تنوع مصادر الدخل وبلغ معدل النمو خلال فترة السبعينات ١١.٩٣% في المتوسط أما بالنسبة لمساهمة قطاع النفط فكانت ٦٥% في المتوسط ويعود ذلك لاستقرار أسعار النفط وارتفاعها.

ودخل الاقتصاد الليبي في ركود اقتصادي خلال فترة الثمانينات حيث أخذت أسعار النفط في التآكل في النصف الأول من الثمانينات ثم انهارت إلى أقل من النصف ١٩٨٦⁽ⁱⁱ⁾ وهي

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

مرحلة الركود الاقتصادي حيث حقق قطاع النفط تراجع في معدل النمو المحقق نهاية الفترة حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٢١.٣٩ مليار دينار ثم أخذ في الانخفاض مصاحب معه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو موجب بقيمة ٩% وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط في عام ١٩٨٧.

ثم دخل الاقتصاد الليبي في كساد اقتصادي خلال التسعينيات حيث شهدت هذه الفترة هبوط حاد في أسعار النفط حيث وصلت إلى ١٢ دولار للبرميل عام ١٩٩٨ وهي أدنى مستوى في تلك الفترة وتراجع صرف الدولار الأمريكي، أضف إلى ذلك العقوبات الأمريكية على ليبيا التي أدت إلى خسائر تعلقو ٢١ مليار دولار عن فترة ١٩٩٢ - ١٩٩٨ (iii) مما أدى للدولة اتباع سياسات تقشفية والتوقف على العديد من المشاريع لانخفاض الناتج المحلي حيث سجل ٢٣.٧ مليار دينار عام ١٩٩٠ ثم انخفض الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ إلى ٢٦.٣ مليار دينار وسجل انخفاض في معدل النمو قرابة ٤% عند مقارنته بعام ١٩٩١ وفي عام ٢٠٠٠ بلغ الناتج المحلي الإجمالي قرابة ٢٧.٤ مليار دينار محقق معدل نمو وقدره ٤.٥% مقارنته بعام ١٩٩٩ وهذه الانخفاضات بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا حيث بلغت مساهمة الناتج النفطي للناتج المحلي الإجمالي ٦٤% في المتوسط.

ب- الفترة الزمنية بعد الألفية (٢٠٠١-٢٠١٣) (المرحلة الاقتصادية الثانية):

عاد الانتعاش والرواج في الاقتصاد الليبي حيث أخذت أسعار النفط في الارتفاع حيث وصلت أرقام قياسية ومن ناحية أخرى رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي، حيث قفزت قيمة الصادرات النفطية ١٠٨٧٥ مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٨٢٦٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٣٤٩٦٨ مليون دولار عام ٢٠٠٦ حيث تزايدت أسعار النفط ٢٤، ٣٦، ٦١ دولار على التوالي (iv)، وهذا بدوره زاد من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي حيث بدأ الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع من بداية الفترة أي سجل ما قيمته قرابة ٢٧.٤ مليار دينار وعند سعر نفط ٢٧.٦ محققاً معدل النمو ٢٥% واستمرت أسعار النفط في الارتفاع تدريجياً حتى عام ٢٠٠٣ وكان سعر برميل النفط ٢٨.٢ دولار للبرميل ثم قفزت هذه الأسعار في عام ٢٠٠٤ وسجلت ٣٦ دولار للبرميل وزاد الناتج المحلي الإجمالي حتى بلغ قرابة ٤٠ مليار دينار محققاً معدل نمو ٠.٦ عن الفترة ٢٠٠٤ ثم أخذت أسعار النفط قفزه أخرى حتى وصلت ٧٧ دولار للبرميل نهاية الفترة الزمنية ٢٠١٠ محققه معدل نمو قرابة ٤.٣% عن السنة السابقة.

وتغيرت الحالة وتفاقم الأحداث الجيوسياسية في المنطقة العربية كانت بمثابة الأرض الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصاً بعد دخول التوترات في دائرة البلدان المنتجة للنفط الليبي التي توقف إنتاجها بصورة تكاد تامة (v) وبينما كانت أسعار

أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٧٣ - ٢٠١٣

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

النفط قد قفزت بداية الفترة ٢٠١١ حتى وصولها ١٠٧.٥ دولار للبرميل وبلغت قيمة الناتج المحلي نحو ٢٠.١ مليار دينار مقابل ٥٢ مليار دينار لعام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبة الانكماش في الناتج المحلي عام ٢٠١١ قيمة ٥١% مقارنة بعام ٢٠١٠ ومعدل نمو - ٦١% وظل الناتج المحلي في الانكماش حتى سنة ٢٠١٥ ووصل ٢٠ مليار دينار في سنة ٢٠١٤ وذلك راجع للدمار الذي لحق بالبنية التحتية وتردى الأوضاع الأمنية والانخفاض في أسعار النفط.

جدول (١) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٣ - ٢٠١٤ بملايين الدنانير بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة

السنوات	السعر الأساسي للبرميل (دولار)	الناتج المحلي الاسمي الجارية	معدل النمو %	الناتج المحلي الاسمي الثابتة لعام ٢٠٠٣	معدل النمو %	الرقم القياسي لأسعار (١٠٠=٢٠١٠)	الناتج المحلي الاجمالي الاسمي الثابتة لعام ٢٠١٠	معدل النمو %
١٩٧٣	٣.١	٢١٨٣	-	١١٢٣٠.٥٢	٠	٢٨.٥	٧٦٥٩.٦٤٩	
١٩٧٥	١٠.٤	٣٦٧٤	٣	٢١٧٠٣.١٦	٠.٠٨	٣٩.٢٩	٩٣٥٠.٩٨	١٢.٣
١٩٧٧	١٢.٦	٥٦١٣	١٨	٢٩٥٨٣.٣٣	٧.٢٢	٤٢.٣٣	١٣٢٦٠.١	٨.٧
١٩٧٩	٢٩.٢	٧٦٠٣	٣٨	٣١٠٨٢.٠٥	١٥.٠٩	٥٥.١٤	١٣٧٨٨.٥٤	١٩.٧
١٩٨١	٣٤.٢	٨٨٦٩	١٤	٢٢٩٢٣.٣٨	-	٥٩.٩٥	١٤٧٩٣.٩٩	١٢.٦
١٩٨٣	٣٠.١	٨٤٨١	٤	٢٢٤٣٤.٤١	٢٣.٩٧	٥٥.٧٣	١٥٢١٨.٠٢	٠.٠٥
١٩٨٦	١٣.١	٦٥٧٧	١٨	٢٢٤٩٠.٤٥	٢.٦٧	٦١.٦٤	١٠٦٧٠.٠٢	٢٨.٤
١٩٨٩	١٧.٣	٧٢٢٤	١٠	٢١٣٩٨.١٧	٩.٢٣	٧٣.٤٤	٩٨٣٦.٦٠١	١٠.٠٨
١٩٩٢	١٨.٤	١٠٧٨٩	١٦	٢٦٢٥٩.٤٨	٣.٦٢	٨١.٢	١٣٢٨٦.٩٥	٣.٢٩
١٩٩٤	١٥.٥	١١٧٠.١	٣	٢٦٣٣١.٢٩	٢.٠٩	٨٢.١٩	١٤٢٣٦.٥٣	٠.٢٣
١٩٩٧	١٨.٧	١٢٩٧٦	١٠.١٢	٢٧٢٣٢.٢٢	٠.٨٤	٨١.٧٤	١٥٨٧٤.٧٢	١٨.١
٢٠٠٠	٢٧.٦	١٧٦٢٠	٢٥	٢٧٣٦٣.٦٧	٤.٤٨	٧٢.٩٥	٢٤١٥٣.٥٣	٢٩.٨
٢٠٠٣	٢٨.٢	٣١٧٣١	٢٢	٣٧٤٢٣.٣٨	١٢.٨٤	٧٨.٢	٤٠٥٧٦.٧٣	١٠.٩
٢٠٠٦	٦١.٠	٧٩٠٢٩	٨٦	٤٦٥٨٣.٦	٥.٦٦	٩٠.٢٨	٨٧٥٣٧.٦٦	١٤.٩
٢٠٠٩	٦١.٠	٨٦٢٨٨	٢٦	٤٩٨٥٤.٣	٠.٧٤	٩٦.٨٤	٨٩١٠٣.٦٨	١٨.٧
٢٠١٠	٧٧.٠	١٠٢٥٣٨	١٩	٥٢٠٠٩.٩	٤.٣٢	١٠٠	١٠٢٥٣٨	١٥.٧
٢٠١١	١٠٧.٤٦	٤٩٦٨٤	٥١	٢٠١٤٦.٣	٦١.٢	١١٠.٢	٤٥٠٨٥.٣	٥٦.٠٣
٢٠١٣	١٠٧.٩	١١٢.٥	-	٦٨.٧٧٨.٩	٧٢.٢	١٠٧.٣	١٠٤.٩٣١	٩٩.٩٠
٢٠١٤	٩٥.٧	٧٩.٩	-	-	-	١٠١.١٧	٧٩.٠٢٧٣٨	٢٤.٦

المصدر: النشرة الاقتصادية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (vi)

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

- صبحى قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٩ - ١٩٩٦)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته - ليبيا، الطبعة الثانية، ١٩٩٩، ص ٢٥٧ (البيانات خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٦).

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، الخامس والأربعون، طرابلس - ليبيا، ٢٠٠١، ص ٣٠ (البيانات خلال الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠١).

ثامناً: قياس العلاقة بين تغيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي (النموذج القياسي):

سعى الباحث إلى تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية وخاصة تأثير أهمية أسعار النفط على النمو الاقتصادي الليبي وذلك طبقاً للخطوات الآتية:
الخطوة الأولى: تحديد متغيرات النموذج:

لقد عرفت الجوانب التطبيقية مجموعة من العوامل المفسرة والتي من الممكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي، وبالنظر لخصوصية الاقتصاد الليبي تم إدخال المتغيرات التالية كمتغيرات تفسيرية للتغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي كالتالي:

١- **الإنفاق الحكومي (G):** يعتبر الإنفاق الحكومي في ليبيا من بين أهم أدوات السياسة المالية فهو يعتبر أداة لحقن الاقتصاد بالإيرادات النفطية، إذ يساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن يكون تأثيره موجبا على النمو الاقتصادي.
٢- **عرض النقود:** حيث تم أخذ عرض النقود (M_2) لما تؤديه التطورات النقدية في تحفيز النمو الاقتصادي، حيث من المتوقع أن يكون تأثيره موجب إذا كان النظام المصرفي في ليبيا يعتمد على الكفاءة، وإذا كان العكس فمن الطبيعي أن يكون تأثيره سالب.

أ- عرض النقود بمعناه الضيق Narrow Money Supply ويسمى هذا الحجم من النقود بنقد العمليات الجارية " Transaction Money " ويدعى في الاقتصاد بعرض النقود (m_1) أو (١ع) ، ويدخل في هذا التعريف العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الأشخاص في تعاملاتهم اليومية أي النقود المتداولة " money in circulation " ويرمز لها بالرمز (CR)، ويضاف إليها أيضا حجم النقود المحتفظة في البنوك على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب " Demand Deposits " ويرمز لها بالرمز (DD) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M_1) هي $M_1=DD + CR$

ب- عرض النقود بالمعنى الموسع Broad Money

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

ويدخل في إطار هذا التعريف أو هذا الحجم من النقود المعادلة M1 إضافة إلى الحسابات أو الودائع لأجل "Time Deposits" ويرمز لها بالرمز (TD)، وكذلك حسابات التوفير "Savings" في البنوك ويرمز لها بالرمز (S) وتعرف النقود بمعناها الموسع بعرض النقود (٢٤) أو (M2) وبالتالي فإن معادلة عرض النقود (M2) هي: $M2 = M1 + TD + S$

عرض النقود يشمل جميع الكميات الجديدة إضافة إلى الكميات المتداولة سابقا بمعنى: أنها تتضمن كل وسائل الدفع بغض النظر عن أماكن تواجدها وفي أي وقت. تعريف عرض النقود: هي الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الاقتصادي أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع ويقصد بوسائل الدفع: هي تلك النقود في صورها الثلاثة m1 و m2 و m3 وقد يختلف تعريف كل جزء من هذه الأجزاء من بلد إلى آخر بما يلائم الوضع النقدي والاقتصادي لها ففي الدول النامية يشكل m1 نسبة كبيرة من العرض الكلي. (vii)

٣- **الانفتاح التجاري (OPEN):** يتم الحصول على الانفتاح التجاري عن طريق حاصل جمع إجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات على إجمالي الناتج المحلي، وهو يعكس مدى ارتباط اقتصاد ما ودرجة انفتاحه مع العالم الخارجي، ومن الطبيعي أن يكون تأثير هذا المتغير على النمو الاقتصادي موجب إذا تم الاستفادة من التقنيات التكنولوجية المرافقة لاستهلاك السلع الرأسمالية من آلات وتجهيزات (التي تحتوي على تقنيات عالية).

$$OPEN = \frac{X_T + M_T}{PIB_T}$$

الانفتاح التجاري = $\frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

إذا زادت النسبة دل على زيادة الانفتاح على العالم الخارجي وإذا انخفضت هذه النسبة دل على انخفاض الانفتاح على العالم الخارجي.

٣- **أسعار النفط:**

هناك ارتباط وثيق بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الناتج الإجمالي وينخفض بانخفاضه.

٤- **الصادرات:**

تحتل الصادرات النفطية مركز الصدارة بين الصادرات الليبية وهي من أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي حيث يعتمد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا من الإيرادات النفطية حيث تؤدي إلى زيادة في حصيلة النقد الأجنبي اللازم للتمويل مختلف البرامج التنموية وتوفير احتياجات المواطن ومن الطبيعي أن يكون لها أثر إيجابي.

الخطوة الثانية: البيانات المستخدمة بالنموذج:

حيث استخدم الباحث البيانات الخام بالأسعار الجارية بدلاً من الأسعار الثابتة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي حيث كثير ما يشار أن الاستقرار الاقتصادي الكلي من شأنه أن يحفز النمو الاقتصادي حيث هناك مؤشرين يدلان على مدى استقرار الأوضاع الاقتصادية وهما:

١ - **التضخم:** يعتبر التضخم سبباً رئيسياً في ضعف النمو الاقتصادي، لأن عدم التحكم فيه من شأنه أن يؤدي إلى تشوهات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى فقدان ثقة الأعوان الاقتصادية المحليين منهم أو الأجانب في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية في بلد ما، ويستخدم عدة مؤشرات لقياس هذا المتغير ولكن عادة يتم استخدام المؤشر العام لأسعار الاستهلاك^(viii).

٢ - **سعر الصرف:** من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير في حجم الصادرات والتقليل من الواردات، بالحفاظ على توازن الميزان المدفوعات وتحسين الميزان التجاري، فإذا كان هناك عجز في الميزان التجاري ترجع لتخفيض قيمة العملة لزيادة حجم الصادرات وتقليص الواردات، وبما أن سعر الصرف هو نسبة مبادلة عملة محلية مقابل عملة أجنبية يأخذ بعين الاعتبار الأسعار المحلية مقابل الأسعار العالمية^(ix). وفيما يلي البيانات الأولية التي ستدخل الحاسب الآلي لإجراء التحليل القياسي لمعرفة أهم العوامل التي تؤثر في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ١٩٧٣ - ٢٠١٣، كما في الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢) بعض محددات النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (١٩٧٣ - ٢٠١٣) (المبلغ

بالمليون دينار ليبي)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الافاق	عرض النقود	الافتتاح	سعر النفط دول	الصادرات
١٩٧٣	٢١٨٣	٤١٣.٨	٤٩١	٨٥.٤٧٨٧	٢.٧	١١٩٩
١٩٧٤	٣٧٩٦	٨٦٦	٧٥٤	٩٦.٨٩١٤٦	٧.٣	٢٤٤٧
١٩٧٥	٣٦٧٤	٩٢٣.٢	٨٤٥	٩٤.١٧٥٢٩	٦.٦	٢٠٠٥
١٩٧٦	٤٧٦٨	١١٨٥.٣٦	١١٣٩	٨٥.٥٠٧٥٥	٧.٤	٢٨٣٢
١٩٧٧	٥٦١٣	١٢٨٠.٣	١٤٤٤	٨٨.٩٣٦٤	٧.٤	٣٣٧٦
١٩٧٨	٥٤٩٦	١٣١٧.٣	١٦٨٨	٨٦.٧٥٤	٦.٨	٢٩١٨
١٩٧٩	٧٦٠٣	١٨٦٨.٨	٢٢٢٣	٩٥.٤٣٦٠١	١٣.٢	٤٧٣١
١٩٨٠	١٠٥٥٣.٨	٢٤٦١.٦	٢٨٥٧	٩٠.٥٧٤٠١	١٤.٤	٦٤٨٩
١٩٨١	٨٨٦٩	٢٨٧٢.٦	٣٥١٢	٩٨.٧٩٣٥٥	١٤.٢	٤٣٦١
١٩٨٢	٨٧٨١	٢٣٦٥.٩	٣٢٥٢	٨٣.١٩٠٩٨	١٣.٧	٤٠٥٦
١٩٨٣	٨٤٨١	٢٠٩٦.٣	٢٨٩٤	٧٤.٤٤٨٧٧	١٣.٥	٣٦٥٦
١٩٨٤	٧٦٨١	١٨٣٤.٧	٢٧١١	٧٥.١٣٣٤٥	١٢.٩	٣٢٦٥
١٩٨٥	٨٠٥٠	١٥٢٣٣	٣٤٩٢	٦٩.٣٥٤٠٤	١٢.٧	٣٦٤٦

أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة ١٩٧٣ - ٢٠١٣

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

٢٤٣١	٥.٦	٥٨.٦٧٤١٧	٣.٤١	١١١٧.١	٦٥٧٧	١٩٨٦
١٧١٧	٦.٥	٥٠.١٢١٣٢	٣٤٣٧	٧٨٨.٤	٦٥٩٤	١٩٨٧
١٦١٦	٤.٧	٤٩.٨٣٩٦٢	٣.٣٣	٧٢٢.٤	٦٥٤٧	١٩٨٨
٢١٧٩	٥.٩	٥٧.١٥٦٧	٣٥٢٢	٨٢٣.٤	٧٢٢٤	١٩٨٩
٣٢١٥	٦.٣	٥٧.٧٣٠٦٣	٥٤١٢	٧.٢	٩٢٨٤.٥	١٩٩٠
٣٠.١١	٥.٣	٤٩.٦٧٤٩٣	٥٥٠.٨	٧٢٣.٣	١.٠٦١٣	١٩٩١
٢٨٩٠	٥.٥	٤٦.٦٢١٥٦	٦٣٠.٣	٣٩٦.٤	١.٠٧٨٩	١٩٩٢
٢٦١٩	٥.٣	٤٥.٨٢٥٢٦	٦٣٥٣	٤٠٥.٥	١١٣٥٤	١٩٩٣
٢٦٨٢	٥.٦	٤٣.٠٣٠٥١	٧٠.٣٨	٥٠٧.٣	١١٧٠.١	١٩٩٤
٣١٠.٤	٥.٩	٤٢.١١١٥٩	٧٤٦٤	٣١٨.٨٩	١٢٤٧٤	١٩٩٥
٣٤٧٩	٧.٤	٥١.٢٨٥٧٥	٧٨٥٤	٦٦٠.٩	١١٧٨٣	١٩٩٦
٣٧٧٨	٧.٣	٥٠.٢٢٣٤٩	٩٩٤٨	٨٤٧.١	١٢٩٧٦	١٩٩٧
٢٤٤٩	٥.٦	٣٧.٣٩٥٩٢	١.٣٥٨	٤٨٥.٥	١٢٦١١	١٩٩٨
٣٣٤٧	٨.١	٣٩.٤٠٣٢	١.٣١٢	٧٩٤.١	١٤.٧٥	١٩٩٩
٦١٦٠	١٥.١	٤٦.٩١٢٦	١.٢٣٣	١٥٤١	١٧٦٢٠	٢٠٠٠
٥٤١٠	١٤.٩	٤٧.١٧٤١	١٢٢٨٨	١٥٣٩	١٧٦٠.٥	٢٠٠١
١٣٢٩١	٢٩.٦	٨٧.٨٣٠٠٨	١٣٠٠.٤	٣٧٠.٦	٢٥٩٤١	٢٠٠٢
١٩٧٢٠	٣٦.٩	٧٧.٧٧٤٩١	١٤.٥٢	٢٥٣٠	٣٧٤٢٣.٣٨	٢٠٠٣
٢٧٩٨٢	٤٥.١	٨٥.٣٢٥٦٩	١٥٣٤٤	٥٨١	٤٨١٥٩	٢٠٠٤
٤٢٨٣٦	٦٨.٦	٨٧.٨٤٢٦٣	١٧.٩٦	٩٥٩٤	٦٦٦١٨	٢٠٠٥
٥٦١٢٦	٧٨.٧	٩٢.٠٩٩١	١٩٦٥٦	١٢٢١٦	٧٩.٢٩	٢٠٠٦
٦١٧٢٦	٨٤.٨	٩٠.٠٠٠٣٢	٢٦٩٨٢	١٦٧٤٤	٩٢٦٩٣	٢٠٠٧
٧٧٠.٢٧	١١٧.٧	٨٨.٢٧٦٦٥	٣٩٧٤٥	٢٧٧٦٧.٨	١١٦٦٣٩	٢٠٠٨
٤٦٣١٩	٧٥.٧	٨٥.٥٥٣.٣	٤٤١٦١	٢١.٢٥	٨٦٢٨٨	٢٠٠٩
٦١٦٥٨	٩٥.٩	٩١.٢٢٣٧٤	٤٦٣٥١	٢٣٧٢٩	١.٠٢٥٣٨	٢٠١٠
١٥٨٤٣	١٣٥.٣	٥٩.٣٨٩٣٤	٥٧٩٤١	١	٤٩٦٨٤	٢٠١١
٧٦٨٩٣	١٤٢.٣	٩٣.١٤٠١٢	٦٣٧٣٢	٥٥٠٠	١١٧١٧٤	٢٠١٢
٥٨٤٤٢	١٤٥.٦	١٥٤.٠٨١	٦٩٠٠.٦	١٣٢٧٦	٦٥٩٩٤.٥	٢٠١٣
٢٤٥١١	١٢٥.٩		٦٩٤٢١			٢٠١٤

المصدر: مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية، والتقرير السنوي)، أعداد مختلفة.
الخطوة الثالثة: تحليل السلاسل الزمنية والنتائج القياسية:

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في مستواها اللوغارتمية قبل بدء تقدير النموذج لتأكد من كونها متغيرات ساكنة أو غير ساكنة في المستوى، الأمر الذي يسمح لنا باختيار أفضل الطرق لتقدير النموذج للوصول لأفضل النتائج.
١- نتائج اختبار الاستقرار:

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، وقد تم الاعتماد على الاختبار الموسع لـ "ديكي فولر" (ADF)، والجدول رقم (٣) يبين نتائج اختبار سكون متغيرات النموذج:

جدول رقم (٣) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج الثاني

اختبار الاستقرار ديكي فولر						
المتغيرات	المستوى Level			1 st Difference الفرق الاول		
	ADF	الاحتمال	النتيجة	ADF	الاحتمال	النتيجة
الناتج المحلي الاجمالي	١.٤٤٩٩٤١	٠.٩٦١	غير مستقرة	٢.٦٨٠٣٧٢	٠.٠٠٨٧	I(1) مستقرة
الصادرات	٠.٠٠٦٣٢١	٠.٩٥٣٥	غير مستقرة	٨.٩٧٩٧٨٥	٠	I(1) مستقرة
اسعار النفط	٢.٣٨٢٤٥-	٠.١٥٢٩	غير مستقرة	٧.٨٢٩٩١-	٠	I(1) مستقرة
الانفاق	٠.٦٩٦١٤-	٠.٨٣٤١	غير مستقرة	٤.٤٤٠٢٦٢	٠.٠٠١١	I(1) مستقرة
عرض النقود	١.٠١٩٨٤-	٠.٧٣٧	غير مستقرة	٥.٧٥٨٦٥٥	٠	I(1) مستقرة
الانفتاح التجاري	١.٠٨٣٩١-	٠.٧١٢٨	غير مستقرة	٥.٧٧٨٧٤-	٠	I(1) مستقرة

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج "E Views" اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١)

أظهرت نتائج اختبار الاستقرار لسلاسل الزمنية لديكي فولر أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في مستواها، فقد كانت إحصائية (t_c) المحسوبة تقل عن قيمها الحرجة عند المعنوية ٥% بالقيمة المطلقة وهو ما تظهره القيم الاحتمالية ((prob) حيث كانت أكبر من ٥% في كل المتغيرات وهو ما يعني ان السلاسل غير مستقرة عند المستوى ، ويأخذ الفروق الأول لسلاسل الزمنية لمتغيراتها اتضح أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج مستقرة حيث كانت كل القيم الاحتمالية ((prob) أقل من ٥%، وهو ما يعني أنها متكاملة من الدرجة (١) I.

٢- نتائج اختبار التكامل المشترك (المدى الطويل) باستخدام أسلوب "جوهانسون":

بعد التحقق من سكون متغيرات الدراسة، يتم كخطوة ثانية اختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ذات تكامل مشترك أي إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج و توليد مزيج خطي ساكن بينها، حيث سنكتفي بعرض أحد الاختبارين المعروفة في هذا الخصوص والمتمثل في اختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) حيث كانت نتائجه كما هي موضحة بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Test (Maximum Eigenvalue)

فرضية العدم	القيم الذاتية	Max-Eigen	0.05	الاحتمال
		القيم الاحصائية	القيم الحرجة	
لا يوجد تكامل (r=0)	0.660455	41.04561	40.07757	0.0388
At most 1	0.553500	30.64000	33.87687	0.1160
At most 2	0.493929	25.88095	27.58434	0.0813
At most 3	0.363783	17.18419	21.13162	0.1635
At most 4	0.152657	6.294694	14.26460	0.5757
At most 5 *	0.097489	3.897836	3.841466	0.0483
Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج "Eviews" بناءً على بيانات الجدول رقم (١).

ومن خلال استعراض نتائج الاختبار المبينة في الجدول أعلاه، يتضح أن القيمة المحسوبة لاختبار الأثر أكبر من القيم الحرجة لنفس الاختبار عند مستوى معنوية (٥%) وبالتالي رفض فرضية العدم القائلة بعدم أي وجود متجه للتكامل المشترك، بالمقابل تم من خلال الاختبار تحديد عدد المتجهات التي بينت وجود متجه تكامل مشترك واحد عند مستوى الدلالة ٥%، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات وانها تسلك سلوكا متشابها على المدى الطويل.

٣- تقدير معادلة التكامل المشترك:

وبتقدير متجه واحد للتكامل المشترك لـ "جوهانسون" تم الحصول على المعادلة طويلة الأجل كالتالي:

$$\ln GDP = -0.092985 + 0.373611 \ln G + 0.232499 \ln M_2 - 1.8790691 \ln OPEN^* + 0.733085 \ln P + 0.719059 \ln EX \quad (\log Likelihood = 159.94)$$

أ- تحليل النموذج:

حيث أوضحت النتائج أن جميع معاملات متجه التكامل المشترك معنوية لأن قيمة $(\log Likelihood)$ كبيرة وتساوي ١٥٩.٩٤، وباستعراض معادلة التكامل المشترك يتضح لنا ما يلي:

١- أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وتساوي مرونة الناتج بالنسبة للإنفاق (٠.٣٧)، وبالتالي فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بنسبة قدرها ٣٧.٠% مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، هذا ما

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

- يتفق مع النظرية الاقتصادية فالاستثمار العام على مختلف القطاعات (البنى التحتية، قطاع الصحي، التعليم، مختلف القطاعات...) يكون له أثر موجب على المدى الطويل، إضافة إلى أن الإنفاق في ليبيا هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي مثلها مثل أي دولة نامية التي تعتمد على النفط كمصدر أحادي في اقتصادياتها ومقارنة مع السعودية مثلا نجد في دراسة الخطيب^(x) حول محددات النمو الاقتصادي أن معامل الإنفاق الحكومي موجب وقدر بـ (٠.٤) ولكن كان التقدير يقتصر القطاع الغير النفطي حيث أشاد أن معظم الدول النامية التي تعتمد على قطاع المحروقات في الإنفاق العام يكون لمعامل الإنفاق أثر ايجابي على النمو.
- ٢- يوجد أثر ايجابي للكتلة النقدية على المدى الطويل، الذي قدر معاملته بـ (٠.٢٣)، وبالتالي فإن أي زيادة بـ ١% تؤدي إلى زيادة في الناتج كمؤشر للنمو بمقدار ٠.٢٣%، في الاجل الطويل وهو ما يعكس الاثر الايجابي للسياسة النقدية في التأثير على حجم الناتج المحلي الاجمالي.
- ٣- أثر سلبي وكبير للانفتاح التجاري على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونة الناتج بالنسبة للانفتاح في الاجل الطويل (١,٨٧)، وبالتالي فإن أي زيادة في الانفتاح الخارجي على العالم الخارجي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج بنسبة قدرها (١,٨٧%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، وهذا يخالف النظرية الاقتصادية وأدبيات البنك وصندوق النقد الدولي اللذان يشيدا بمزايا التحرر التجاري، حيث بينت بعض الدراسات لنظريات النمو الجديدة أن الانفتاح التجاري لا يلعب أي دور في النمو الاقتصادي، أو إذا ما تم دمج مع متغيرات أخرى يفقد أهميته كليا^(xi)، ويمكن تفسير هذا الأداء السلبي لمؤشر الانفتاح التجاري في ليبيا هو اعتماد ليبيا على قطاع وحيد في التصدير وغياب شبه تام للتنوع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالإضافة لنقص كفاءة السياسة التجارية المطبقة وغياب التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، والتعقيدات الادارية والمكلفة فيما يخص التصدير والاستيراد، بالإضافة لعدم تمكن المؤسسات الوطنية منافسة المنتجات الأجنبية لغياب الكفاءة والتقنيات العالية وعدم استفادتها من الانفتاح الذي بينت الدراسة القياسية تأثيره السالب بالرغم من جهود الدولة في هذا الخصوص.
- ٤- بلغت مرونة أسعار النفط بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ٠.٧٣ وهو ما يعني فإن أي زيادة بـ ١% في الاسعار تؤدي إلى زيادة في نمو الناتج كمؤشر للنمو بمقدار ٠.٧٣%، في الاجل الطويل وهو ما يعكس الاثر الايجابي للاسعار في حالة زيادتها.

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

٥- بلغت مرونة الصادرات بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي ٠.٧١ وهو ما يعنى فإن أي زيادة بـ ١% فى الصادرات تؤدي إلى زيادة فى نمو الناتج كمؤشر للنمو بمقدار ٠.٧١%، فى الاجل الطويل وهو ما يعكس الاثر الايجابي للصادرات فى حالة زيادتها وهو ما يعنى زيادة العوائد النفطية المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي فى الاقتصاد الليبي.

ب- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (العلاقة فى الاجل القصير)

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج تتمثل الخطوة التالية فى إمكانية أن تحطى المتغيرات بنموذج تصحيح الخطأ على هيئة فروق أولى للمتغيرات مع إضافة البواقي فى العلاقة طويلة الاجل التى تم تقديرها فى الخطوة السابقة كمتغير مستقل مبطاً لفترة زمنية واحدة، ولكن قبل صياغة نموذج تصحيح الخطأ لابد من تحديد الابطأ الامثل للفروق الاولى لمتغيرات النموذج .

١- تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج.

لتحديد فترات الابطاء المثلى للفروق الاولى لمتغيرات النموذج نستخدم معيارى (AIC) و (SC) فى تحديد درجة الابطاء من خلال اختيار فترة الابطاء التى يكون فيها المعيارين عند أقل قيمتين لهما كما يوضح ذلك الجدول رقم (٦)، حيث يتبين أن المعيارين يأخذان أقل قيمة لهما عند الفترة (٠) وهو ما يعنى انه لا توجد فترات ابطاء للمتغيرات النموذج ونستخدم الفترات الحالية لكل متغيرات النموذج .

جدول رقم (٥) تحديد فترات التأخير الزمني المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-94.23323	NA	9.08e-06	- 5.418	-5.679242	5.510108
1	42.01521	220.9434	4.14e-08	-0.000	1.827787*	0.643848
2	87.54666	59.06782*	2.90e-08	-0.516	2.879954	0.681210
3	134.7427	45.92052	2.51e-08*	-1.121	3.842139	0.628590
4	189.8716	35.75928	2.67e-08	-2.155*	4.375525	0.147171*

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج " EViews " اعتماداً على بيانات الجدول رقم (١).

٢- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ التى سيتم تقديرها الصيغة التالية:-

$$\text{Ln}\Delta Y = B_0 + B_1 \text{Ln}\Delta G + B_2 \text{Ln}\Delta M + B_3 \text{Ln}\Delta p + B_4 \text{Ln}\Delta O + B_5 \text{Ln}\Delta \text{Ex} - \text{ECMt} - 1$$

حيث:

Δ الفرق الاول لكل متغيرات النموذج.

١ $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3$. المرونات في الاجل القصير
 γ معامل حد تصحيح الخطأ وتشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل تحول العلاقة طويلة الأجل وتكون إشارته سالبة.
 ECMt-1 حد تصحيح الخطأ.

جدول رقم (٦) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

نموذج تصحيح الخطأ			$\Delta (\ln gdp)$	المتغيرات
قيمة الاحتمال (p.v)	إحصائية (t)	الخطأ المعياري (S.E)	الميل الحدي	
٠.٥٠٦١	٠.٦٧٢٢٧٤	٠.١١٨٩٦	٠.٠٠٧٩٩٧	الحد الثابت C
٠.٠٣١٩	٢.٢٤٠٧٤٨	٠.٠٤٠٦٣	٠.٠٩١٠٤١	ΔG
٠.١٥٤٥	١.٤٥٧٢٢٩	٠.٠٦٨٠٦٣	٠.٠٩٩١٨٣	$\Delta M2$
٠	٢٢.٠٥٠٦١	٠.٠٣٠٥٥٩	٠.٦٧٣٨٣٩	ΔX
٠	١٠.٢٢٩٤-	٠.٠٦٧١٠٩	٠.٦٨٦٤٩-	$\Delta OPEN$
٠.٠١٩٧	٣.٣٦١٩٩٤	٠.٠٢٩٥١٤	٠.٠١٠٦٨٤	ΔP
٠.٠٠٠٦	٣.٧٩٧٢٢-	٠.١٥٥٦٨٤	٠.٥٩١١٧-	ECM(-1)
			٩٦%	R^2
			١.٦٥	D.W
			١٥٢	F

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج Eviews.

الخطوة الخامسة: تحليل النموذج:

يتضح من خلال تقدير نموذج تصحيح خطأ أن قيمة معامل التكيف (المعلمة المقدره لحد تصحيح الخطأ) سالبة ومعنوية (-٠.٥٩) متوافقة مع الأدبيات الخاصة بنموذج تصحيح الخطأ الذي يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل تحول العلاقة طويلة الأجل، وتعني هذه الإشارة السالبة التراجع إلى القيمة التوازنية، أي أن الانحراف الفعلي للنمو الاقتصادي عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار ٥٩%.

١- يلاحظ من خلال نتائج التقدير المبينة أعلاه أن جميع معاملات النموذج معنوية وتختلف عن صفر باستثناء الحد الثابت ومتغير عرض النقود حيث كانا غير معنويين إحصائياً وفقاً لاختبار (t) ، كما بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = ٠.٩٦$) وهذا معناه أن جميع متغيرات النموذج تفسر ٩٥% من التغيرات التي تحدث في النمو الاقتصادي؛ كما أظهرت قيمة اختبار فيشر ($F=152$) أن النموذج ككل مقبول إحصائياً.

٢- تم التأكد من خلو النموذج من الارتباط التسلسلي بين البواقي باستخدام اختبار "مضاعف لاغرنج" (BG.LM)، نظراً لتعذر استخدام اختبار المعتاد (DW) بسبب

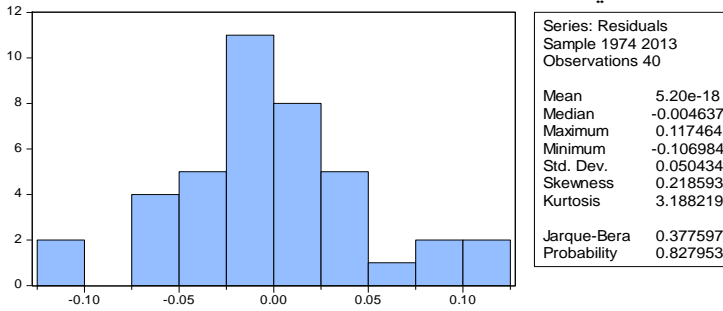
د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

استخدامنا في النموذج لمتغير مبطاً لفترة زمنية كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤١)، ويتضح من اختبار (BG.LM) أن القيمة ($F = 1.06$) بقيمة احتمالية قدرت ب ($Pvalue = 0.35$) وهي أكبر من مستوى معنوية ٥%، وعليه يتم قبول الفرضية بعدم يخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي؛
جدول رقم (٧) اختبار مضاعف لاجرنج

اختبار مضاعف لاجرنج: LM Test			
F-statistic	1.067450	Prob. F(2,31)	0.3562
Obs*R-squared	2.577222	Prob. Chi-Square(2)	0.2757

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews.

٣- تم استخدام اختبار "جارك - بير" لاختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي، وأثبتت النتائج أن قيمة (J.B) المحسوبة بلغت (٠.٣٧) بمستوى دلالة قدرها (٠.٨٢) وهي أكبر من مستوى معنوية ٥% وعليه تم قبول فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي؛



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews. وبناءً على بيانات التقدير في الجدول رقم (١).

٤- من بين أحد شروط طريقة المربعات الصغرى هو تحقق افتراض ثبات تجانس البواقي، وعليه يتم استعمال اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين (ARCH)، وكانت النتائج كالتالي: بلغت قيمة الاختبار ($F = 0.13$) بمستوى دلالة (قيمة الاحتمال) ($Pvalue = 0.71$) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية عدم ثبات تباين البواقي؛

جدول رقم (٨)

اختبار ثبات تجانس البواقي (Test: ARCH)			
F-statistic	0.134558	Prob. F(1,37)	0.7158
Obs*R-squared	0.141317	Prob. Chi-Square(1)	0.7070

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على برنامج Eviews.

الخطوة السادسة: التحليل الاقتصادي للنموذج القياسي الثاني لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية التي أثرت في الناتج المحلي الإجمالي:

تشير مرونة المتغيرات المستقلة في الأجل القصير إلى مايلي:-

أ- هناك أثر معنوي من الإنفاق الحكومي على نمو الناتج في المدى القصير أي أن النفقات العمومية تؤثر في المدى القصير على الناتج المحلي حيث بلغت مرونة الناتج كمؤشر للنمو بالنسبة للإنفاق في الأجل القصير ٠.٩ أي زيادة بمقدار ١% في الإنفاق تؤدي لزيادة في النمو بمقدار ٠.٩، ويلاحظ أن لا أثر يكون على المدى الطويل كان أكثر تأثيراً على الناتج حيث بلغ ٠.٣٧.

ب- أثر إيجابي للكتلة النقدية على المدى القصير ولكن غير معنوي، الذي قدر معاملته ب (٠.٠٩)، وبالتالي فإن أي زيادة ب ١% تؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية الكلية بمقدار ٠.٠٩%، وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية التي تبين أن للكتلة النقدية تأثير موجب تزداد مع الأجل الطويل، وهذا التأثير الموجب في ليبيا راجع لضخ كتلة نقدية هائلة خلال البرامج التنموية منذ ٢٠٠١ لتلبية احتياجات الاقتصاد الفورية للتمويل والإنتاج، حيث نلاحظ أن هذا الأثر يتزايد مع مرور الوقت حيث يكون الأثر في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير.

ج- هناك تأثير إيجابي ومعنوي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت مرونته في المدى القصير (٠.٦٧) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، مما يعني أي زيادة في الصادرات ب ١% يؤدي إلى زيادة الناتج (كمؤشر للنمو) ٠.٦٧%، وتوافق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية، وبالمقارنة بين مرونة الأجل القصير والطويل نلاحظ تأثير أكبر في الفترة طويلة الأجل بالنظر للفترة القصيرة.

د- يوجد تأثير إيجابي معنوي لأسعار النفط في المدى القصير، وبلغت المرونة الناتج بالنسبة لأسعار سعر النفط في المدى القصير (٠.٠١)، أي كلما يرتفع سعر النفط ب ١% يزداد الناتج بمقدار ٠.٠١%، ويزداد هذا الأثر في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير.

هـ- أثر سلبي للانفتاح التجاري على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونة الناتج بالنسبة للانفتاح في الأجل القصير (-٠.٦٨)، وبالتالي فإن أي زيادة في الانفتاح الخارجي على العالم الخارجي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج بنسبة قدرها (٠.٦٨%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة وهذا الأثر يزداد في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير.

جدول رقم (٩) مقارنة بين مرونت الأجل الطويل والأجل القصير

مرونت الأجل القصير	مرونت الأجل الطويل	البيان
درجة المرونة	درجة المرونة	
١%	٧٣%	أسعار النفط
٩%	٣٧%	الإنفاق الحكومي
٩٩%	٢٣%	عرض النقود
٦٨%	-١.٨٧%	الانفتاح التجاري
٦٧%	٧١%	الصادرات

ويرى الباحث أن أثر أسعار النفط في الأجل الطويل كانت درجة المرونة ٧٣% بينما كانت في الأجل القصير ١% وهذا راجع إلى أن الدولة تمتلك احتياطات وهذا الانخفاض الذي يحدث في أسعار النفط في الأجل القصير يمكن تغطيته من قبل الدولة في الأجل الطويل.

أما من ناحية الإنفاق الحكومي كانت نسبة المرونة ٣٧% في الأجل الطويل و ٩% في الأجل القصير وذلك بأن الدولة تستخدم أموالها عن طريق الخطط التنموية التي غالباً ما تأخذ فترة متوسطة أو طويلة المدى (خطة ثنائية أو خطة ثلاثية أو خماسية .. إلخ) فهذا تظهر ثمارها في الأجل الطويل.

الأجل القصير: أقل من سنة مالية واحدة.

الأجل المتوسط: من سنة إلى ثلاث سنوات.

الأجل الطويل: أكثر من ثلاث سنوات.

إجمالاً جاءت الدراسة التطبيقية القياسية كآخر خطوة من هذه الدراسة، بعد حصر

أهم المتغيرات المفسرة والمؤثرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الاعتماد على فترة طويلة الأجل الممتدة من ١٩٧٠ إلى ٢٠١٣ وذلك للحصول على نتائج تقدير أكثر دقة وواقعية، ولقد تبين من خلال تحليل الدراسة باستخدام الأساليب القياسية الحديثة ما يلي:

- دلّت نتائج اختبار السكون للمتغيرات أن جميع المتغيرات غير ساكنة في مستواها ومتكاملة من الدرجة (1)I، وتبين من اختبار تكامل المشترك أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات نموذج محددات النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي، الإنفاق الحكومي؛ الكتلة النقدية؛ الانفتاح التجاري؛ أسعار النفط، الصادرات" وقد تم تقدير دالة باستخدام تقدير معادلة تكامل المشترك لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، ثم عملنا على اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ من معادلة التكامل المشترك لتقدير النموذج في المدى القصير ومعرفة تأثير المتغيرات المفسرة على الناتج المحلي كمؤشر للنمو الاقتصادي في المدى القصير، حيث اختلفت تأثيرات هذه المتغيرات بين المدى الطويل

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

والقصير، فبعض المتغيرات كان لها تأثير فعال على النمو في المدى الطويل أكثر من المدى القصير، وفي الأخير يمكن القول أن النماذج المتوصل إليها مقبولة إحصائياً وهي تصب في نفس اتجاه النظرية الاقتصادية، فقد اجتازت جميع الاختبارات الإحصائية اللازمة لبعض المشاكل القياسية، وعليه يمكن الاعتماد عليها في التفسير والتنبؤ الاقتصادي.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- ١- توجد علاقة إيجابية وسلبية ذو دلالة إحصائية بين أهم المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي على النحو التالي:
 - أ- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير حيث بلغت المرونة في الأجل الطويل (٧٣%) وفي الأجل القصير (١%).
 - ب- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير حيث كانت في الأجل الطويل قيمة المرونة (٣٧%) أما في الأجل القصير بلغت (٩%).
 - ج- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين عرض النقود والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل حيث بلغت (٢٣%) وغير ذات إحصائية في الأجل القصير حيث بلغت (٩%).
 - د- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير حيث بلغت المرونة في الأجل الطويل (٧١%) وفي الأجل القصير (٦٧%).
 - هـ- توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الأجلين الطويل والقصير حيث بلغت المرونة في الأجل الطويل (١.٨%) وفي الأجل القصير (٦٨%).

التوصيات:

- ١- لا بد من الإدراك بأن ثروة الاقتصاد الليبي، والمتمثلة في امتلاكه لمورد ناضب (هو النفط)، لن تمكنه من تحقيق التنمية المستمرة والمستدامة، ما لم يطور في إمكاناته وقدراته في القطاعات غير النفطية.
- ٢- ضرورة تبنى سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية بدلاً من التركيز على تصدير النفط الخام في صورته الأولية، التي تتسم بعدم استقرار أسعارها في الأسواق

د/ المصري رمضان مصباح سعيد الخنفاس

- الدولية، والعمل على توسيع القطاع الصناعي، والقطاعات الخدمية، والاهتمام في نفس الوقت بعنصري التدريب والتأهيل في هذه القطاعات.
- ٣- السعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط مما يجعلها وضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها.
- ٤- ينبغي على منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، والعمل على تجسيد التعاون مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف تعظيم نصيبها من الربح وتفادي الخسائر المستقبلية.
- ٥- التوسع في عقد الاتفاقيات وتوقيع العقود التصديرية طويلة الأجل بين ليبيا والعالم الخارجي، وصولاً إلى تحقيق الاستقرار والثبات في الدخل الناتج عن التصدير. أن الاعتماد الكلي على صادرات النفط لن يحقق النمو الاقتصادي المستقر المطلوب، وبالتالي لابد من تنويع مصادر الدخل وإيجاد بدائل استراتيجية تساعد على التقليل من الاعتماد على النفط، وما يصاحبه من تقلبات في الأسعار، ومن هذه البدائل تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أهمها القطاع الصناعي.

المراجع:

- (i) مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ص ٤٠.
- (ii) حسين عبدالله، البترول العربي: دراسة اقتصادية سياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٢٤٥.
- (iii) عبدالناصر عز الدين أبو خشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية، الاقتصادي الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي (دراسة تحليلية قياسية)، في الفترة ١٩٧٣ - ١٩٩٨، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة.
- (iv) عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي الدولي السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩، ص ٥٧.
- (v) تقرير الأمين العام الثاني والثلاثون، تطورات أسواق النفط العالمية وانعكاساتها على اخطار أعضاء الفصل الأول، ٢٠١١، ص ٥٨.
- (vi) مجموعة من الخبراء والباحثين، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي "الأبعاد السياسية والأستراتيجية والقانونية"، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.
- (vii) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B9%D8%B1%D8%B6_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF
- (viii) عبد المجيد قدي، (٢٠٠٦)، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمه، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ٤٦.
- (ix) إياد خالد شلاش المجالي، (٢٠١١)، أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الاستثمار الأجنبي في بورصة عمان للأوراق المالية: دراسة تحليلية خلال الفترة ١٩٩٤ - ٢٠٠٩، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، المجلد ٢٧، العدد ٤، ص ٣٤٢.
- (x) الخطيب ممدوح عوض، ٢٠٠٩، «محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، الإدارة العامة، المجلد ٤٩، العدد ٣، ص ١٥.
- (xi) علي عبد القادر علي، (٢٠٠٤)، «هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات النمو في الدول النامية؟»، سلسلة ٢٨. اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ٢٨.